*المصادر في الاستفهام والتوكيد وفي أحوالٍ مختلفة*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

خلاصة—هذا البحث يبحث في المصادر في الاستفهام والتوكيد وفي أحوالٍ مختلفة.

*الكلمات المفتاحية: المفعول المطلق، الاعجاز، التراكيب*

# ***المقدمة***

معرفة أسس المصادر في الاستفهام والتوكيد وفي أحوالٍ مختلفة، فيقول السيوطي في (الهمع): "وأنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات، وهذه الصفات حلت محل المصدر، وأعربت إعرابه، كأنه اطلع على ما قاله الرضي".

أنابوا صفات أي: أنابوا اسم الفاعل عن المصدر، فصار اسم الفاعل كأنه مصدر، فيعرب أيضًا مفعولًا مطلقًا يقول الإمام سيبويه: هذا باب ما ينتصب فيه المصدر.

1. *المقالة*

معنى ذلك أنَّ المصدر قد يقع في الكلام بعد استفهام، وأحب أن أبين لكم خطرًا جللًا في هذا الموضوع، وهو: أن بعض المعاني في العربية معتبرة في النحو، وأنَّ المبرد بهذا الباب يذهب التهمة عن النحو، بأنه علم مختص في الإعراب في أواخر الكلمات في كذا وكذا، وأن غايته صناعة لفظية، وأنه يتعلق وموضوعه أواخر الكلمات، وكأن النحو ما هو إلا "ضرب زيد عمرًا" هذا مثال الذين يسخرون من النحو أو الذين لم يفهموه.

المبرد في الفكرة الأولى يدفع هذه التهمة البغيضة عن علم يتصل بأواخر الكلم ويتصل موضوعه بالتنسيق بين أجزاء الكلام، ويتصل موضوعه بصحة التراكيب، ويتصل موضوعه بالتعريف والتنكير، والحصر، والتوكيد، والإرسال، وغير ذلك مما هو مذكور في علم المعاني بل إنَّ الأمر على إيجازه يكون وفق ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وأن تعمل على أصوله وأسراره.

معنى ذلك: أنك لم تصل إلى النظم -إلى قمة الإعجاز، إلى فصاحة التراكيب- لن يكون كلامك منظومًا نظمًا عربيًّا إلا إذا اتبعت علم النحو وعملت على أصوله، ووفق أسراره فقدمت ما يمكن تقديمه أو ما يجب تقديمه، وأخرت ما يجوز تأخيره أو ما يجب تأخيره، وبدأت -كما يقول سيبويه- بالأعرف إذا اجتمعت لديك معرفتان فبأي المعرفتين تبتدئ كلامك.

وضع اسم الفاعل موضع المصدر:

يقول المبرد: وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت: أقائمًا وقد قعد الناس، فإنما جاز ذلك؛ لأنه حال، والتقدير: أتثبت قائمًا فهذا يدلك على ذلك المعنى، معنى ذلك: أنك كما قلت: أقيامًا وقد قعد الناس، قلت: أقائمًا وقد قعد الناس، الفرق أنك حين قلت: أقيامًا عبرت بالمصدر بعد الاستفهام، وحين قلت: أقائمًا وقد قعد الناس؟ عبرت باسم الفاعل بعد الاستفهام.

أقول: وما الفرق من حيث الإعراب؟ هذا مهم جدًّا من حيث الإعراب قام المصدر مقام الفعل كما قال المبرد: أتقوم قيامًا وقد قعد الناس؟ لكن اسم الفاعل ليس مصدرًا ومن ثم لا يعرب مفعولًا مطلقًا، وإنما كما قال المبرد بالحرف الواحد: حال.

إذن: ما إعراب أقائمًا وقد قعد الناس؟ أقاعدًا وقد سار الركب؟ إعراب الوصف -أي: إعراب اسم الفاعل- حال، والحال منصوبة لها عامل نصبها، فما العامل الذي نصب؟ وعلى هذا: فالعامل عند المبرد محذوف، ومقدر بالفعل "تثبت"، أتثبت قائمًا، وهنا بيت القصيد.

الحق: أن سيبويه هاهنا على وفاق مع المبرد، ولا خلاف بين سيبويه وبين المبرد في نصب "قائمًا" على الحالية بفعل محذوف، قال الناس -ومنهم الرضي، ومنهم السيوطي في (الهمع) وغيرهم: إن هناك خلافًا بين سيبويه وبين المبرد في الوصف.

يقول الرضي في (شرح الكافية): سيبويه والمبرد يريان أن الوصف مفعول مطلق.

لم يقل سيبويه: إن الوصف مفعول مطلق، ولم يقل المبرد: إن الوصف مفعول مطلق، وإنما قال الرجل: حال بعد أن يصرخ -بالصراحة- ويقول: إنَّما هو حال، نقول: إنه يرى أنه مفعول مطلق؟.

كذلك يقول السيوطي في (الهمع): "وأنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات، وهذه الصفات حلت محل المصدر، وأعربت إعرابه، كأنه اطلع على ما قاله الرضي".

أنابوا صفات أي: أنابوا اسم الفاعل عن المصدر، فصار اسم الفاعل كأنه مصدر، فيعرب أيضًا مفعولًا مطلقًا يقول الإمام سيبويه: هذا باب ما ينتصب فيه المصدر.

وجها "زيد سير" الحذف والمبالغة:

يقول سيبويه: وتقول: ما أنت إلا سيرًا، وما أنت إلا ضربًا، وكذلك "زيدٌ سيرًا سيرًا" لا مشكلة فيها، زيدٌ يسير سيرًا، يعني: سيرًا منصوبة على المفعولية المطلقة، والعامل قد يكون موجودًا يسير سيرًا، وقد يكون محذوفًا مخزولًا أو مختزلًا، ولكن مخزولًا عبارة سيبيويه لا مشكلة، المشكلة في "زيد سير" لأن له نظائر في كتاب الله تعالى. والمثال والنظائر المحترمة الشريفة تخرج في العربية على أوجه العربية.

وما الداعي أساسًا إلى تقديره الداعي أنك وجدت العبارة فيها شيء أنت تقول: زيد أخوك، لا شيء فيها، وأنت تقول: زيد مجتهد، لا شيء فيها، لكن حين تقول: زيد سيره، يعني: زيد مشي، كيف يستقيم هذا الكلام؟ يستقيم هذا الكلام على وجه الحذف، وما معنى استقامته على وجه الحذف؟ معناه: أنك تريد أن تقول: زيد صاحب سير، هذا عظيم، كما تقول: صاحب إبل، وصاحب زراعة، وصاحب أنهار، وأشجار إلى غير ذلك من الأمثلة، إذن: على الحذف يجوز ويتبادر إلى ذهنك، ومن باب التبرك بتقديم كلام الله على كلام الخنساء نقول: ومنه قول الله تعالى: {ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ} [البقرة: 177].

هل البر من آمن بالله؟ من آمن بالله هذا محمد وخالد وعلي وصفية وعائشة، فهل البر محمد؟ وهل البر صفية؟ وهل البر خديجة؟.

إنَّما التقدير: ولكن البر بر من آمن، إذن: هناك حذف يستقيم عليه تأويل الكلام، ويجوز أن يوضع البر في موضع البار، هذا كلام مهم، يعني: كأن كلمة البر نفسها ليست البر، وهذا معناه: أن المصدر حل محل اسم الفاعل، كما حل اسم الفاعل محل المصدر في قولنا: "أقائمًا وقد قعد الناس" ألم نقل هناك: "أقيامًا وقد قعد الناس"، وقلنا: "أقائمًا وقد قعد الناس". هنا أيضًا نقول: {ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ}معناه: ولكن البار من آمن ولا حاجة إلى حذف؛ لأنَّ البار هو محمد، والبار هي صفية، لكن إذا جئنا بالمصدر، وقلنا: لا بد من المصدر كان التقدير: ولكن البرُّ بر من آمن.

ما يكون من المصادر توكيدًا: معنى "لا إله إلا الله حقًّا":

رحم الله ابن مالك الذي قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وَمِنهُ مَا يَدعُونَهُ مُؤَكِّدَا | \* | لِنفسِهِ أو غَيرِهِ فالمُبتَدَا |
| نَحوُ لهُ عَلَيَّ ألفٌ عُرفَا | \* | وَالثَّانِ كابني أنتَ حَقا صِرفَا |

هكذا يقول في الألفية وكأنه مرّ على المبرد كما نمرّ الآن عليه، وأوّل ما بدأ به المبرد هذا الباب قال: وذلك قولك: لا إله إلا الله قولًا حقًّا، رجعت إلى الصَّبان في حاشيته فوجدت له كلامًا نادرًا جميلًا في تعريف كلمة حقًّا التي ذكرها المبرد آنفًا، يقول الصبان: "الظّاهر أن حقًّا هنا بمعنى حقيقة؛ ليكون رافعًا لاحتمال المجاز".

إذن: أقول لك: أنت ابني، إذا قلتُ حقًّا فإن من يسمعني يقول: هو ابنه على الحقيقة لا المجاز؛ لأني يمكن أن أقول لتلميذ لدي: يا بني، فإذا قلتُ لتلميذ لدي: أنت ابني، فمعنى ذلك أنه ليس على الحقيقة، هو مثلًا: فلان ابن فلان، وأنا علان بن علان، لا نسب بيننا، وإنما أنزله منزلة ابني.

فإذا قلتُ لابني الذي هو من صلبي: أنت ابني، وكان هناك من لا يعرفه يَظُنُّ، وهنا يكون الاحتمال أنه ليس ابني، ما الذي يُزيل هذا الاحتمال أو هذا اللّبس؟ أن أقولَ: حقًّا؛ لذلك قال الصبان: الظاهر أن حقًّا هنا بمعنى حقيقة؛ ليكون رافعًا لاحتمال المجاز. والمجازمثل قولك لأي إنسان: أنت أخي، أو أنت ابني، على المجاز، فإن قلتَ: أنت ابني حقًّا فلم يكن ابنك حقيقة، فقد احتضنت وَهْمًا نجاك العلم منه، يعني: هم يقولون لك: إذا قلت: أنت ابني حقًّا فقد رفعت احتمال المجاز، فما بالك تؤكد على المجاز وتقول: أنت أخي حقًّا، أمّا أخي الذي هو ابن أبي وأمي فليس بأخي، هذا ضرب من اللغط والجنون والخبل، أنت تقول على السوية: أنت ابني يا فلان، يكون تلميذًا لك وتكون أنت قد أنزلته منزلة ابنك.

فإن أردت رفع احتمال المجاز قلتَ لولدك الذي هو من صلبك: أنت ابني حقًّا، هذا صراط ربك المستقيم، لكن الذين يريدون العوج للمعاني والأساليب يأتون بكلمة حقًّا التي تعرض لها الدماميني، والتي شرحها الصبان، والتي تعرض لها الرضي في (شرح الكافية).

معنى تقدير القسم:

وذكر كذلك: إني لأضربنك قسمًا حقًّا، وهذا جعلنا نقول: ما معنى تقدير القسم عند المبرد؟ قال: القسم يكون مقدرًا في نحو قوله:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إني لأمنحكَ الصدود وإنني | \* | قسمًا إليك مع الصدود لأميلُ |

البيت من الكامل، والخطاب لمذكّرٍ: كأنه قال: أقسم قسمًا، يقدر القسم ويبين أن الفعل إذا كان القسم فيما يُستقبل لا بد فيه من اللام والنون، كما في قول الله تعالى: {ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} [الأنبياء: 57] {ﯹ ﯺ} اللام والنون وجوبًا هنا؛ لأن القسم كما قال العلماء في ضوء قول الله تعالى: {ﯹ ﯺ ﯻ} ما كان إبراهيم قد كاد لأصنامهم وما فعل شيئًا فهو يقسم على المستقبل، يعني: تقدير القسم للمستقبل قسمًا لأفعلن، أي: أقسم قسمًا لأفعلن كذا وكذا. وإذا كان القسم مستقبلًا أحيط الفعل المضارع باللام والنون، وكانت هذه الإحاطة واجبة أو على وجه الوجوب، لا الجواز.

يقول: تقع على تقدير القسم؛ لأن قولك: والله لأفعلن متصل، ولو أقسم مقسم؛ أنا أحب أن أقول لكم: أقسمَ مقسم أي: كأنه يريد أن يقول لنا: إن هناك مقسِم، وهناك مُقسَم به، وهناك مقسَمٌ عليه، وهذه أمور مهمة، المقسم: ذلك الإنسان الذي يحلف.

والقسم كما جاء في اللغة هو: الحلف بكل غال، ومن هنا علينا أن نفرق بين القسم الشرعي الذي لا يكون إلا بالله، وبين القسم بكل غال من حيث اللغة، ونحن لا ندرس اللغة لذاتها، وإنما ندرس اللغة؛ لأنها مطية كتاب الله وسنة رسوله : ((فمن كان حالفًا فليحلف بالله)) يقول: والله، أو تالله، ايمن الله، أو منو الله كما ذكر عبد القاهر الجُرجاني يقول: وأحرف القسم: تالله، وبالله، ووالله، وايمن الله، ومُنو الله، ومُ الله، يعني: ستة، تقول: الواو، الباء، التاء، ايمن، ومنو -ميم ونون واو- منو الله لأفعلن، ومُ الله لأفعلن -ميم واحدة فوقها ضمة.

هذا، تقول: تالله أنت مقسم، فالمقسم به لفظ الجلالة -سبحانه وتعالى- والمقسم عليه مثل قولك قول: لأجتهدن، أقسمتَ على أن تجتهد في المستقبل، لأفعلن الخير، لأفتحن منافذ للمعروف، وهكذا.

ما ينتصب من المصادر على أنه حال:

حين ننتقل من تقدير القسم إلى قضية: ما ينتصب من المصادر على أنه حال، احتجنا إلى وقت طويل؛ لأن هناك خلطًا ولبسًا وخطأً قد وقع من بعض العلماء حين قرءوا كلام المبرد ونسبوا إليه ما لم يقله، وفي ذلك لا بد من التحقيق.

ما ينتصب من المصادر على أنه حال، هذا هو العنوان المسألة، ماذا يقول فيه محمد بن يزيد أولًا نعرض لأقوال العلماء، ثم ننظر ماذا قال المبرد؟ ابن مالك يقول في الألفية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وَمَصدَرٌ مَنَكَّرٌ حَالاً يَقَع | \* | بِكثَرَةٍ كَبَغتَةٍ زَيدٌ طَلَع |

أقوال العلماء في هذا في ضوء كلام ابن مالك، القضية أو المسألة هي مجيء المصدر حالًا، معنى ذلك: أن المصدر يأتي حالًا هكذا قال سيبويه، وينبغي أن نفرق بين المصدر في نحو قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فأرسلها العراك ولم يذدها | \* | .... .... .... .... |

بأنه مئول، فأرسلها معتركة، وبين المصدر الذي جاء حالًا وهو نكرة، يعني: إذا جاء معرفة فلا بد أن يئول بالنكرة؛ لأنه نكرة، وصف فضلة نكرة وصف نكرة منتصب، ونحن مع المصادر التي جاءت أحوالًا وهي نكرة، قلت لكم إن ابن مالك قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وَمَصدَرٌ مَنَكَّرٌ حَالاً يَقَع | \* | بِكثَرَةٍ كَبَغتَةً زَيدٌ طَلَع |

يعني: زيد طلع بغتة، قال الناس: هو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، أي: جاء زيد راكضًا، إذا قلت: جاء زيد ركْضا أي: جريًا، قالوا: عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، طبق ذلك على المثال: جاء زيد ركْضا أي: جاء زيد راكضًا، والمثال الذي ذكره المبرد: قتلته صبرًا، تقديره: قتلته مصبورًا أي: محبوسًا.

هذا هو القول الأول عند سيبويه والجمهور. تستطيع أن تسوق هذا في عبارة فنقول: يأتي المصدر منكرًا حالًا، وذلك كما في قولي: جئتك سعيًا، وهذا -عند العلماء- على أقوال خمسة:

القول الأول: أنَّ سيبويه والجمهور يئولون ذلك المصدر بالوصف، ومعنى ذلك في مثالي الذي أَضْربه لنفسي؛ للتوضيح أن قولي: جئتك سعيًا إنَّما هو عند سيبويه والجمهور في معنى: جئتك ساعيًا، وكذلك المثال المشهور عند العلماء بقوله: قتلته صبرًا -لا قتلتَ أحدًا، ولا قتلك أحدٌ -إن شاء الله- فتأويله: قتلته مصبورًا، يعني: قتلته محبوسًا، هذا عظيم.

القول الثاني: قال النحاة: وذهب الأخفش والمبرد إلى أنَّ نحو ذلك منصوب على المصدرية: جئتك ركضًا، قتلته صبرًا، جئتك سعيًا، يعني: هذا المصدر منصوب، والعامل فيه محذوف، وانظر إلى هذا التأويل: جاء زيد يركض ركضًا، وقتلته يصبر صبرًا، فالحال عندهما الجملة لا المصدرية.

القول الثالث: ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبنا إليه، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور، أي: جاء لا يركض، كما قال الأشموني نسبة إلى المبرد. والأشموني أبو الحسن ذكر أن المبرد يقدر الفعل هكذا: يركض ركضًا، يصبر صبرًا، يسعى سعيًا، هذا إصرار الأشموني.

القول الرابع: أنها مصادر على حذف مصادر، أي: حين تقول في مثال الألفية الذي ذكره ابن مالك:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | كَبَغتَةً زَيدٌ طَلَع |

حين تقول: طلع زيد بغتة، يقول أصحاب هذا القول: معناه: طلع زيد طلوع بغتة، أي: كأنا قلنا: {ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ} [البقرة: 177] عني: ولكن البر بِرُّ مَن آمن، طلع زيد طلوع بغتة، ثم حُذف المصدر طلوع فحَل محله المصدر المجرور بعده فانتصب، فصار: طلع زيد بغتة، وكان: طلع زيد طلوع بغتة مصادر على حذف مصادر.

القول الخامس: مصادر على حذف مضاف، أي: على حذف مضاف ليس بمصدر، وذلك نحو: طلع بغتة أي: طلع ذا بغتة، يعني: صاحب بغتة، فلمَّا حذف ذا جاء اللفظ بغتة المجرور بالإضافة حالًّا محل ذا فانتصب.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ